

اكتشاف النفط: هل هو نعمة أم نقمة؟ دعم دعوة منظمات المجتمع المدني لضمان تقاسم الفوائد

هيلين كولينز ورود ماكليود
بدعم من ائتلاف أعلن عما تدفع النرويجي

حزيران 2010

اكتشاف النفط: هل هو نعمة أم نقمة؟

دعم دعوة المجتمع المدني لضمان تقاسم الفوائد
هيلين كولينز ورود ماكليود، بدعم من ائتلاف أعلن عما تدفع النرويجي

1. مقدمة

عادة ما يُنظرُ إلى أي اكتشاف لكميات كبيرة من النفط في البلدان النامية على أنه نعمة - فهو يعد بمثابة فرصة للدول للقفز إلى الأمام في مجال التنمية لصالح مصلحة مواطنيها. ولكن للأسف، نادراً ما يكون هذا هو واقع الحال. فقد ناقش بول كولير في كتابه "مليار القاع¹TP"، وبين أن الموارد الطبيعية الوفيرة مثل النفط هي في الواقع عقبة رئيسية تعترض التنمية في العديد من البلدان. فهي بمثابة 'الفخ' الذي يخنق الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويؤدي إلى سوء الحوكمة وتوالي الانقلابات ونشوب الصراعات. ويشكل النفط حافزاً لرغبة النخبة في الاستيلاء على السلطة والحفاظ على منافع النفط لأنفسهم على حساب باقي السكان. وبدلاً من الاستفادة من تحسين الدخل والصحة والتعليم، يعاني الفقراء في البلدان الغنية بالنفط من مشاكل تتعلق بالتشرد، والتلوث، والفساد، وسوء في الخدمات العامة، وقلة توفر خيارات كسب العيش. بينما تتمكن شركات النفط متعددة الجنسيات في كثير من الأحيان من الحصول على إعفاءات ضريبية كبيرة وتنازلات من الحكومات المضيفة، أو قد تلجئ هذه الشركات إلى الملاذ الضريبي والسرية المالية العالمية لتخفيض فواتير الضرائب في البلدان التي تعمل فيها - ومرة أخرى، كل هذا يكون على حساب المواطنين في تلك البلدان. وهنا قد يتساءل البعض ما إذا كان من الممكن تجنب مثل هذا السيناريو المحزن؟ وما هو الدور الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني للخروج بنتائج أفضل؟ وكيف يمكن تقاسم منافع الموارد النفطية بشكل أوسع وعلى نحو عادل ومنصف؟

تسعى المذكرة التطبيقية هذه لاستخلاص الدروس المستفادة من إحدى التجارب العملية لتطوير القدرات بمشاركة منظمات المجتمع المدني في سبع دول أفريقية، بغية تعزيز المزيد من الشفافية على عائدات النفط. وسنقوم بالنظر في الدروس المستفادة المتعلقة بالدعوة، من خلال إعطاء المعلومات الأساسية حول

هذه القضية، وتقديم وصف للبرنامج، ضمن أربعة عناوين تشمل:

- الحصول على المعلومات
- زيادة الوعي العام
- بناء قدرات المجتمع
- التأثير على الحكومات

وأخيراً، سننظر إلى ما تم تعلمه عن بناء قدرات منظمات المجتمع المدني.

2. معلومات أساسية

يعد "أعلن عما تدفع" ائتلاًفاً للمجتمع المدني يقوم بمساعدة المواطنين في البلدان الغنية بمسألة حكوماتهم حول إدارة عائدات النفط والغاز والصناعات التعدينية.

بدايات ائتلاف أعلن عما تدفع

قامت المنظمة غير الحكومية "الشاهد العالمي" "غلوبال ويتنس" والتي تتخذ من بريطانيا مقراً لها، في عام 1999 بنشر تقرير بعنوان 'صحوة خام'، يناقش استخدام وإساءة استخدام عائدات النفط في أنغولا خلال الحرب الأهلية التي استمرت لأربعين عاماً. ومن الجوانب الأساسية التي تم مناقشتها، هي صعوبة الحصول على المعلومات المالية عن ما كانت شركات النفط تدفعه للحكومة. وخلص التقرير إلى دعوة شركات النفط العاملة في أنغولا إلى 'الإعلان عما تدفعه²TP'. وفي عام 2002، نظراً لتزايد أهمية هذا الموضوع على نطاق أوسع، فقد تم إطلاق حملة "أعلن عما تدفع" بشكل رسمي، داعية جميع شركات الموارد الطبيعية للكشف عن مدفوعاتها إلى الحكومات في كل بلد تعمل فيه. واليوم يتواجد أعضاء "أعلن عما تدفع" في نحو 70 دولة.

²مقتبس من موقع www.publishwhatyoupay.org

¹مليار القاع: ما السبب في ضعف أشد البلدان فقراً وما الذي ينبغي القيام به حيال ذلك، بول كولير، مطبعة جامعة أكسفورد، 2007

و يشارك ائتلاف أعلن عما تدفع في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، التي تجمع بين الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني و تدعم وجود معايير عالمية للشركات للإعلان عما تدفعه إضافة إلى قيام الحكومات بالكشف عما تحصل عليه. وتعد النتيجة المقصودة من هذه الشفافية أن يصبح من الصعب على النخبة الحفاظ على فوائد الثروة النفطية لأنفسهم وأن يصبح من السهل ضمان استخدام العائدات في الحد من الفقر في المجتمعات المحلية وعلى مستوى البلد برتمه.

وتعد مثل هذه القضايا أمراً هاماً بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني لدى أي بلد يمتلك احتياطي للنفط، ولا سيما في البلدان النامية. ويمكن أن تفسر موارد عائدات النفط والمتاحة للحد من الفقر على أنها تمثل زيادة كبيرة في ميزانيات الدولة. ويراد البعض الأمل في الدفع بعجلة التنمية الاجتماعية عن طريق استخدام هذه الموارد، في حين تكون مخاطر حدوث الاختلاسات وهدر مال هذه العائدات هائلة.

3. برنامج بناء القدرات العالمي التابع لائتلاف أعلن عما تدفع النرويجي

يعد الهدف من برنامج بناء القدرات العالمي التابع لائتلاف أعلن عما تدفع النرويجي في الفترة الواقعة ما بين 2008 و 2009 ما يلي:

"أن تلعب منظمات المجتمع المدني في البلدان المشاركة دور المطلاع والمختص وصاحب المبادرة في تمثيل مصالح أعضائها والفئات المستهدفة أمام الحكومات وصناع القرار في إدارة ورصد عائدات الموارد الطبيعية على المستوى الوطني".

وقد اقترن هذا الهدف برؤية تهدف لتحقيق أكبر قدر من "العدالة والشفافية والمساءلة في إدارة الصناعات الاستخراجية، كونها تمثل مصلحة عامة لجميع المواطنين". وتلقى هذه القضية صدى خاص في النرويج نظراً للأهمية التي لعبتها عائدات النفط في تصنيفات دليل التنمية البشرية حيث جاء ترتيب النرويج في أعلى المراكز في العالم. وبالتالي هناك اهتمام بتجربة النرويج في الاستفادة من الموارد النفطية في مجال التنمية الوطنية، حيث تستحق هذه التجربة المشاركة مع البلدان الأخرى.

وقد حاول البرنامج تزويد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الأفريقي بالأدوات اللازمة لمواجهة التحديات المشار إليها سلفاً من خلال تزويدهم بما يلي:

- المعرفة الفنية بقطاع النفط
- مهارات في مجال الدعوة
- الفرصة لتبادل الخبرات والتعلم

وقد تم تمويل هذا البرنامج بصورة رئيسية من قبل مبادرة الحكومة النرويجية "النفط مقابل التنمية" TP³PT. ويقتصر البرنامج على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في البلدان المشاركة التي تشمل: غانا، وموريتانيا، وموزامبيق، ونيجيريا، والسودان، وأوغندا، وزامبيا TP⁴PT. ومن بين هذه الدول تعد غانا ونيجيريا وموريتانيا وموزامبيق وزامبيا الدول المرشحة للانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وهو ما يعني أن حكومات هذه الدول قد أعلنت عزمها على تنفيذ هذه المبادرة. وقد تم اختيار 27 منظمة مجتمع مدني ضمن برنامج أعلن عما تدفع النرويجي، وذلك بعد القيام بعملية علنية لمراجعة الطلبات المقدمة والتي أخذت في الاعتبار كلا من التجارب الخاصة للمنظمات ومدى التزامهم. ويتألف البرنامج من ثلاث وحدات على مدى فترة سنة واحدة وتشمل:

وحدة 1	حلقة دراسية أولية في النرويج حول 'الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة في إدارة الموارد الطبيعية، والتي نظمها البرنامج الدولي لإدارة البترول والإدارة، وائتلاف أعلن عما تدفع النرويجي وجمعية معونة الكنيسة النرويجية.
وحدة 2	حلقة دراسية في غانا تركز على صناعة النفط في إفريقيا: تتبع إيرادات النفط والنفقات، والتشريعات البيئية والإدارة الداخلية والخارجية.
وحدة 3	دورة حول الدعوة قام بالتيسير لها إنتراك في أوغندا بالإضافة إلى تحديد ما تم تعلمه من البرنامج.

³ لمزيد من المعلومات حول مبادرة النفط مقابل التنمية، راجع الموقع

H

www.norad.no/en/Thematic+areas/Energy/Oil+for+Development

⁴ بالنسبة لزامبيا، فإن أكثر خبراتها حتى هذا اليوم تأتي من اكتشاف النحاس، مقارنة بخبرات استخراج النفط، وبالرغم من هذا فإن هذان المجالان متشابهان

ومنحت الوحدة الأخيرة الفرصة لتبادل الخبرات حول التطورات التي حصلت وما تم تعلمه ضمن سياق البرنامج. وشملت المنهجيات على: استبيانات تقدم قبل بداية ورشة العمل، ومجموعات التعلم من الأقران ضمن العناوين الأربعة TP⁵PT، واستخدام فريق الخبراء 'المعالج' لتقديم حلول للمشاكل التي تم مواجهتها؛ إضافة إلى استخدام 'نسيج العنكبوت' لتحديد الروابط بغية تعلم المزيد. وقدمت هذه الوحدة أهم الدروس المستفادة والتي تم الإشارة إليها أدناه.

4. الدروس المستفادة حول الدعوة لهذه القضية

أ) الحصول على المعلومات

إن نقطة البداية لأية حملة دعوة هي في الحصول على المعلومات اللازمة. فنحن بحاجة إلى معرفة بالتحديد ما الذي يحتاج إلى التغيير، وأين ينبغي أن تحدث هذه التغييرات، ومن يجب أن نستهدف ومتى. فمن الصعب أن نحدث التأثيرات اللازمة من دون الحصول على معلومات عن المفاوضات والاتفاقات التي أجرتها الحكومة مع شركات النفط، بما في ذلك الجوانب المالية. ويحتاج المجتمع المدني إلى بيانات ثابتة وموثوقة لإعداد مقترحات أكثر فاعلية لإدارة الموارد النفطية بطرق أفضل. فالوضع حرجٌ للغاية خاصة إذا ما تمكن أحد 'المعارضين' من الإشارة إلى خطأ ما (مهام كان بسيطاً)، فيتم استخدامه لتقويض القضية برمتها.

وهناك تحديات كبيرة، من بينها أن العمل في إنتاج النفط، بما في ذلك النواحي المالية منه، معقد للغاية ولا يمكن استيعابه بسهولة من قبل المواطنين العاديين. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الجهات المعنية (من شركات النفط والحكومات) قد تفضل أن يبقى العمل غير شفاف. وبذلك، يمكن تجنب الأسئلة الصعبة وإخفاء مستوى الأرباح، وانخفاض الضرائب وعوائد الربح المدفوعة والأثر البيئي.

وهناك درس أساسي يمكن تعلمه من هذا البرنامج وهو أنه في العادة يكون **استهداف الحكومات** للحصول على معلومات أكثر فاعلية من استهداف شركات النفط. وبشكل عام فإن شركات النفط ترى بأنها تخضع للمساءلة أمام المساهمين فيها، وليس أمام مواطني البلدان التي

⁵الحصول على المعلومات، وزيادة الوعي العام، وبناء قدرات المجتمع، والتأثير على الحكومات

تعمل فيها، وبالتالي فهي ليست مجبرة على إعطاء المعلومات لمنظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك ليس هناك ما يلزم هذه الشركات بإعطاء المعلومات، حيث أن الانضمام إلى مبادرة الشفافية يعد أمراً طوعاً وبالمقابل فإن الحكومات على الأقل من الناحية النظرية عرضة للمساءلة أمام مواطنيهم.

وإذا ما وقع بلدٌ ما على مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، فمن المنطقي **استغلال المبادرة** إلى أبعد حد. وتستطيع منظمات المجتمع المدني الاستفادة أيضاً من آليات المبادرة مثل مجموعات العمل التي يمكن أن تحقق نجاحات كبيرة في مجال الحصول على المعلومات، كما حصل في غانا. وفي حال عدم توفر قانون خاص بحرية المعلومات، فلا يزال من الممكن **استخدام السبل القانونية** للوصول إلى المعلومات. ففي نيجيريا، قام ائتلاف حرية المعلومات بدراسة التشريعات البيئية، وتوصل إلى التعرف على شروط متعلقة بالحصول على المعلومات. وقد قام الائتلاف باستخدام هذه الشروط للحصول على المعلومات خطياً من الحكومة حول أنشطة التجريف لشركة في منطقة دلتا النيجر.

وهناك نهج آخر يتمثل في **العمل مع البرلمانيين** وبناء قدراتهم في الحصول على المعلومات، وذلك من خلال استخدام سلطاتهم الرسمية للتدقيق في شؤون الحكومة. ويمكن بالتالي أن يؤثروا على التشريعات المتعلقة بالموارد الطبيعية المقدمة إلى البرلمان، كما هو الحال في موريتانيا. إضافة إلى ذلك، فإن تطوير **علاقات فردية غير رسمية مع المسؤولين الحكوميين** يمكن أن تكشف عن العديد من المعلومات من خلال 'الأبواب السرية'. ففي زامبيا، تم الكشف في وسائل الإعلام عن "حرق" تم في اتفاقية التنمية مع شركة مسؤولة عن صناعة النحاس، مما أدى إلى إعادة التفاوض على الاتفاقية، وإعادة النظر في قانون المعادن المتعلق بذلك.

وأخيراً، إذا ما كان هناك نقص كبير في الشفافية، يمكن اللجوء إلى أسلوب آخر للحصول على المعلومات من الحكومة عن طريق **نشر ما يعتقد أنه واقع الحال**. وإذا ما أدعت الحكومة أن هذه المعلومات خاطئة، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تطالب بالحصول على المعلومات

الصحيحة، وهو الأمر الذي يصعب على الحكومة حجبها. وقد نجح هذا الخيار في عدة حالات في أوغندا.

(ب) زيادة الوعي العام

حالما يتم التسلح بالحقائق، فإن تعبئة الرأي العام يعد إستراتيجية هامة للدعوة. ففي الغالب تكون الحكومات مترددة في إشراك منظمات المجتمع المدني في إدارة الموارد الطبيعية، وتسعى إلى تهميشهم، متهمه إياهم بأن لديهم دوافع سياسية أو مدعومون من قبل جهات أجنبية. ومع ذلك، فمن الصعب جداً أن تتجاهل الحكومات الحركات الجماهيرية التي تشمل مواطنيها. فيمكن أن يؤثر التحول في الرأي العام على التأييد الشعبي للحكومة وقد يؤثر على ترجيح الأصوات في الانتخابات. فالتعبئة الجماهيرية ملائمة بشكل خاص حيثما يكون الضغط الممارس من قبل منظمات المجتمع المدني قليلاً، وحيثما ترضخ الحكومات فقط للضغوطات عندما تجبر على ذلك. ويكمن التحدي هنا في كون قضايا الصناعات الاستخراجية تقنية للغاية، سواء بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني العاملة على هذه القضايا، أو الأفراد العاديين من العامة. وبالتالي فإن توفر الاتصال السهل والفعال يعد أمراً ضرورياً.

وقد يكون البدء من والبناء على تجارب الشعوب المتضررة نقطة بداية هامة. ومن الناحية العملية وفي المراحل الأولى قبل البدء بالإنتاج قد لا يكون هذا النهج ذو أهمية كبيرة، ولكن تزداد أهميته حالما يبدأ السكان المحليين بالتعرف وتجربة تأثيرات استخراج النفط.

وثمة نهج آخر وهو في جلب المعرفة الخارجية (على سبيل المثال شخص من بلد آخر كما حدث في أوغندا) والتي من الممكن أن تضيف عنصر تحفيز جديد من الخبرات والتجارب. ويمكن لخبرة الجهة الأجنبية أن تثبت أنه لا يوجد منظور واحد فقط لهذه المسألة، بل أن هناك آراء أخرى ومسارات بديلة تم تجربتها في أماكن أخرى. وبعبارة أخرى، قد يتبين أن الذي تدفع نحوه الحكومة وشركة النفط قد لا يكون الخيار الوحيد.

ولتحفيز التفاوض، يمكن عقد اجتماعات على غرار اجتماعات البلديات لتشجيع الأشخاص

الذين تعودوا على الاستماع بكل احترام إلى "من هم أعلى منهم" والقيام بتحليل واتخاذ مواقف هامة. ومن المهم ضمان عدم التلاعب بمثل هذه الاجتماعات من قبل أصحاب المصالح الخاصة لتقديم فقط وجهة نظرهم، بل ينبغي أن يتاح المجال للمشاركين في طرح الأسئلة والاعتراض على مختلف القضايا.

وفي كثير من الأحيان تمتلك وسائل الإعلام معرفة محدودة حول ما يجري. ولذلك فمن المفيد إشراك الصحفيين في البرنامج بشكل مباشر وليس مجرد اعتبارهم كأطراف خارجية ينبغي التأثير عليها. ويؤدي تحديد الصحفيين المتعاطفين مع هذه القضايا، كما حصل في السودان، فرصة لتعميق فهمهم للقضايا بحيث يستطيعون نقل أي موضوع معقد باهتمام ودقة. ويعد اللجوء إلى البرامج الإذاعية التي تتعلق بالتفاعل المباشر مع المجتمع على مدى فترة من الزمن، مفيداً في زيادة الوعي وتعبئة الأفراد، كما هو الحال في زامبيا. فالإذاعة بشكل خاص هي وسيلة جيدة للوصول إلى المجتمعات الريفية، على الرغم من احتمالية قلة نسبة استماع سكان المدن إلى الإذاعة.

(ج) بناء قدرات المجتمع

يعد المجتمع المحلي من العناصر الأساسية لعملية الدعوة – الأفراد المختلفين ومن يمثلهم من مؤسسات يتأثرون بشكل مباشر باستخراج النفط. فهم البرهان الرئيسي الذي يمكن من خلاله لمنظمات المجتمع المدني أن تنمي وتثبت حجتها حول الآثار البيئية والاجتماعية لاستخراج النفط. وإذا لم يكن السكان المحليون في طليعة حملات الدعوة، فيمكن أن ترفض السلطات القضايا المطروحة على أنه لا أساس لها وأنها لا تمثل الواقع المحلي.

ومتى ما أدرك المجتمع المحلي (ومؤسساته) هذه القضايا، وكان على استعداد لاتخاذ الإجراءات اللازمة، يكون بحاجة إلى الدعم والتوجيه بشأن أفضل السبل للتأثير على إدارة قطاع النفط.

ومع ذلك، فغالباً ما تشكل المجتمعات المحلية في منظمات المجتمع المدني ونواياها، كما حصل في نيجيريا، أو قد يكون لديهم توقعات غير واقعية من الفوائد العائدة على شكل 'معونات' من منظمات المجتمع المدني. ولذلك فإنه من

الضروري منذ البداية **بناء الثقة مع المجتمعات المحلية** من خلال إعطاء تفسيرات واضحة لهذه القضايا بشكل مستمر ومستساغ، وبيان الفوائد المتوقعة للمجتمعات المحلية من الدعوة لمثل هذه القضايا، والحديث أيضاً عما لن يتم تقديمه، إضافة إلى دور منظمات المجتمع المدني في سير العمل.

وقد تثار أسئلة حول شرعية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ومن يمثلون في العادة. وللوقوف على هذه المسائل، فقد بينت **الأنشطة الخاصة بحملات التعبئة الجماهيرية** (على سبيل المثال الاجتماعات الموسعة، والحفلات الموسيقية التي تتضمن وجود نجوم مشهورين وما إلى ذلك) وقوف مناصرين خلف هذه الحملات كما حدث في زامبيا. ولتحقيق التعبئة الجماهيرية، فمن الجيد **التواصل مع نقابات العمال** التي تسعى إلى أن تكون منظمة تنظيمياً جيداً ولديها القدرة على تنظيم عدد كبير من الناس، كما هو الحال في غانا. ومرة أخرى، فإنه من الجيد أن ينظر إلى نقابات العمال كشركاء في الحملة وليس فقط كأصحاب المصلحة الخارجيين والذين ينبغي التأثير فيهم.

وكما لوحظ في نيجيريا، فإن هناك مقاومة **للاعتراف بالجوانب الجنسانية** لاستخراج النفط، وقد تكون النتيجة لذلك انخفاض في مشاركة المرأة. فمن المهم تحليل كيف يمكن للمرأة على وجه التحديد أن تتأثر باستخراج النفط (على سبيل المثال كيف تؤثر هذه المسألة على خيارات رزقها). ومن الممكن أن تحقق النهج التي تستهدف الجوانب الجنسانية مثل الاجتماعات المخصصة فقط للنساء والعمل من خلال المجموعات النسائية للكنيسة، نسبة مشاركة عالية.

وقد يسعى المعارضون إلى استغلال القوانين المقيدة للتجمعات العامة. وهناك وسائل متعددة لتفادي هذه القوانين مثل إشراك النقابات التي تعمل من خلال إطار حقوقها القانونية واتفاقاتها المتعددة، أو اللجوء إلى **تحديد القوانين العليا** (على سبيل المثال الدستور) التي تتعارض مع القيود المفروضة على التجمعات العامة، كما هو الحال في نيجيريا.

وبالنظر إلى الحساسيات التي تنطوي عليها هذه الحملات، فمن المهم أن نكون واضحين أثناء التعامل معها وأن يتوفر لدينا خطط طوارئ **للتعامل مع أية مخاطر** محتملة لحملات التعبئة الجماهيرية. ونظراً لقيمة عائدات النفط، فإن دوافع المعارضين لتقويض أنشطة الدعوة بأية وسيلة ممكنة تكون كبيرة. ومن الطبيعي أن يكون هناك مخاطر ناجمة عن ردود الأفعال وينبغي أن تقاس نتائجها بعناية وتناقش مع المشاركين. ويمكن لشبكات التضامن المتبادل (بما في ذلك الشركاء الدوليين) أن توفر قدر من الحماية.

د) التأثير على الحكومات

في نهاية المطاف، سيتم قياس نجاح أية حملة دعوة من حيث نجاحها في التأثير على الحكومات والشركات. وغالباً ما تكون الحكومات عازفة عن جعل إدارة الموارد الطبيعية تمتاز بالشفافية، أو قد تكون معادية لذلك بشكل صريح. ونظراً لقيمة الموارد الطبيعية، فإن الحكومات تميل إلى احتكار السيطرة عليها. ويتم التفاوض مع الشركات الاستخراجية عموماً بشكل سري (تحت ستار "السرية التجارية")، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى مقاومة أو رفض مشاركة المجتمع المدني في هذه العملية.

دراسة إفرادية – غانا

شارك المجتمع المدني في غانا منذ إطلاق مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في عام 2003، في النظر في الاستخدام الأمثل للموارد الناتجة عن تعدين الذهب، وقد سعت غانا إلى توسيع نطاق هذه التجربة لتشمل قطاع النفط والغاز. وتميل أحزاب المعارضة إلى أن تكون أكثر انفتاحاً على الانتقادات حول كيفية استغلال عائدات استخراج الموارد الطبيعية، بحيث يمكن استخدامها للاعتراض على الحكومة. وعمل المجتمع المدني، كجزء من الإستراتيجية، مع المعارضة والمتمثلة بحزب المؤتمر الوطني الديمقراطي، بغية الالتزام ببيانه المتعلق بالحكم الشفاف والخاضع للمساءلة لقطاع الموارد الطبيعية للدولة.

وقد تم تنظيم اجتماع الطاولة المستديرة، وذلك بعد أن تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط في غانا في عام 2007 (بناءً على التقارير المتعلقة

أدواراً مختلفة منها ما يتعلق بالمواجهة، والبعض الآخر قد يكون أكثر ملاءمة، ولكنها تعمل جميعاً بنهج متناغم ولديها رسالة واحدة. ويمكن أن تستخدم عدة مهارات (البحوث والاتصال الجماهيري، والتعبئة) خلال المراحل المختلفة من هذه العملية. وقد تم تغيير النظام الضريبي من خلال العمل الجماعي والذي سلط الضوء على مدى خسارة البلاد في الإيرادات.

ونظراً للتجاوزات التي قد تحدث في بعض الأحيان، يلجأ المجتمع المدني إلى معاملة الحكومة على أنها "العدو". ومع ذلك، يمكن في بعض الأحيان تحقيق الكثير من دون الوقوف باستمرار ضد الحكومة، بل وتطوير العلاقات مع المسؤولين والسياسيين المتعاطفين، والاستفادة منهم للحصول على المعلومات والمعرفة حول أين وكيف يمكن ممارسة الضغط من أجل التغيير. وهذا لا يعني بالضرورة المساومة على المواقف الأساسية الداعية لتحقيق المزيد من الشفافية.

ويمكن للاجتماعات المخطط لها بعناية مع المسؤولين الحكوميين أن تحقق نتائج جيدة. وقد لاحظ المشاركون من مختلف البلدان أن التفاعلات غالباً ما تفشل، حيث تكون منظمات المجتمع المدني غير مستعدة بشكل جيد وتبني نقاشاتها على أدلة غير جوهرية. أو قد تقوم بتوجيه الانتقادات دون تقديم حلول بديلة. وبالتالي فإن المسؤولين يستخدمون هذه الطرق لتقويض القضية، فضلاً عن اللجوء إلى مجموعة من أساليب المراوغة. وتشمل الدروس المستفادة حول كيفية معالجة هذه المسائل على ما يلي:

- ينبغي أن يشمل وفد منظمات المجتمع المدني على أعضاء مبالون إلى التصالح وأعضاء مبالون إلى الاعتراض (الشرطي الصالح - الشرطي الفاسد).
- ينبغي أن تستمع منظمات المجتمع المدني وأن تعترف بما تقوله الحكومة وليس مجرد الغوص في آرائها.
- ينبغي وضع الحجج في صيغة مماثلة لتلك المستخدمة من قبل الحكومة.
- ينبغي القيام بطرح القضية بناءً على المعلومات المالية الصحيحة حول مدى خسارة السلطات لعوائد الربيع وعائدات الضرائب.

بتوفير ما لا يقل عن 1 مليار دولار أمريكي من الإيرادات في السنة، على مدى السنوات العشرين القادمة)، لمناقشة تمديد المبادرة لقطاع النفط والغاز.

وقد أدى ذلك إلى حدوث خلافات داخل المجتمع المدني حول قبول وكيفية التعامل مع المبادرة، حيث كان يُنظر إليها على أنها مدعومة من قبل الجهات المانحة وبمبادرة من حكومة بلير في بريطانيا، وليس كمبادرة من قبل الأفارقة. وقد كان رأي عدد من منظمات المجتمع المدني أنه في حين أن المبادرة كانت محدودة في بعض النواحي، فإنه من الأفضل العمل من الداخل والسعي لتوسيع وتعميق نطاقها.

وقد أسفرت المشاركة في مجموعات العمل التابعة للمبادرة عن الحصول على معلومات مفيدة، ومنحت فاعلية أكثر للمجتمع المدني. وأصبح مركز التنمية الاجتماعية المتكاملة مرجعاً لمنظمات المجتمع المدني حول هذه القضية. وقد جاء برنامج بناء القدرات العالمي التابع لانتلاف أعلن عما تدفع النرويجي في الوقت المناسب لتعزيز قدرة المجتمع المدني على المشاركة، لا سيما على الصعيد التقني. وقد نظم مركز التنمية الاجتماعية المتكاملة ومنظمات المجتمع المدني ورش عمل حول التوعية على مستوى المجتمع المحلي.

وقد اعترف الرئيس الجديد البروفيسور جون أتا ميلز علنياً (والذي تولى منصبه في كانون الثاني 2009) بأهمية الشفافية، وقد يرجع ذلك إلى ممارسته للضغط أثناء وجوده في المعارضة. وقد وافقت الحكومة على وضع نسخ موجزة من اتفاقات تقاسم الربح على الانترنت، بما في ذلك الشروط المالية. وتقوم منظمات المجتمع المدني الآن بالضغط نحو الاستمرار بالمتابعة في هذه القضية (بما في ذلك وضع النسخ الكاملة)، وكذلك السماح بمشاركة المجتمع المدني في مناقشة القانون المقترح لإدارة إيرادات النفط.

ونظراً للتعقيدات المختلفة والوضع الحرج، فمن المنطقي القيام ببناء تحالفات مع مجموعة من الأطراف الفاعلة، كما حصل في زامبيا. ويمكن أن تشمل هذه التحالفات فئات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والنقابات. ويمكن أن تلعب الجهات الفاعلة

- ينبغي أن تشير المقترحات البديلة المقدمة من قبل المجتمع المدني إلى الكيفية التي سوف تستفيد منها الحكومة (على سبيل المثال من حيث تحسين شعبيتها).
- ينبغي دائماً إنهاء الاجتماع باتفاق واضح حول مسألة المتابعة. وقد تتمثل في صورة جلسة ثنائية إضافية مصغرة مع المسؤولين لمناقشة المسائل التقنية.

جميع أنحاء أفريقيا. وقد تم تعزيز نطاق هذه المسألة من خلال حقيقة أن بعض الدول المشاركة مثل نيجيريا وموريتانيا تنتج النفط منذ سنوات عديدة، في حين أن بعضها الآخر على وشك أن يبدأ بالإنتاج (أو غندا) والبعض الآخر في مرحلة أولية لإصدار تراخيص لشركات التنقيب (زامبيا وموزامبيق). وقد تم تعزيز هذا التعاون من قبل المشاركين أنفسهم من خلال الترتيب لتبادل الزيارات (من نيجيريا إلى زامبيا؛ من زامبيا إلى جنوب السودان).

إن إعداد "تقرير الظل" مع مجموعة من المناصرين يمكن أن يكون أداة مفيدة للتحريض على التغيير. وقد ساهم هذا الأمر في موريتانيا في اعتماد مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من قبل الحكومة الموريتانية.

5. الدروس المستفادة من تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني

وقد تبين أن هيكل ومحتوى البرنامج عموماً ذا صلة ومفيد. وتوفر لدى المشاركون الذين تم اختيارهم بناءً على المعايير الخاصة، قدرًا كافيًا من الخبرة في مجال الدعوة حول استخراج النفط. ومع ذلك، فقد أكد الجميع على أنهم قد تعلموا المزيد من خلال هذه العملية، لا سيما من خلال التعرف على أدوات المساعدة في التفاوض على الجوانب الفنية للتحليل المالي، والتي ساعدتهم في تطوير أساليب دعوة أكثر فاعلية. وقدمت الوحدة الأولى في النزويج "قصة نجاح" سلطت الضوء على ما هو ممكن تحقيقه. وأكدت الوحدة الثانية في غانا على أن هناك تجارب في أفريقيا يمكن الاستفادة منها، وقامت بدراسة قضايا مختارة بمزيد من التعمق. وأخيراً، فقد عززت الوحدة الثالثة في أوغندا مهارات الدعوة لدى المشاركين وسمحت بترسيخ التعلم. وقد سمح وجود الفترات المتباعدة بين كل وحدة وأخرى والتي شملت عدة أشهر، بزيادة نطاق التنفيذ ومراجعة الخبرات المكتسبة.

عند النظر إلى برنامج ائتلاف أعلن عما تدفع، فإن هناك عدد من الدروس يمكن الاستفادة منها حول كيفية دعم منظمات المجتمع المدني، ويمكن تطبيقها أيضاً على نطاق واسع. إن اختيار 27 مشاركاً شمل بشكل متعمد على نقابيين وصحفيين ومنظمات غير حكومية، والمنظمات التي تراعي حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وبالرغم من أن جميعهم لديهم نفس المصلحة وينادون بالقضية نفسها، فإن كثيراً من هؤلاء المشاركين القادمين من نفس البلد لم يكونوا في السابق يتعاونون مع بعضهم البعض. ومن خلال هذا البرنامج، فقد تم تنمية التعاون فيما بينهم، بل في نيجيريا قام المشاركون بتشكيل مجموعة جديدة. وفي زامبيا، عمل مختلف المشاركون بجهد كبير على تحقيق نفس الهدف: أحد المشاركين اعتمد نهجاً أكثر تحدياً من خلال اللجوء إلى البرامج الإذاعية في محطة مستقلة، في حين أن صحافي في صحيفة حكومية تناول نفس القضية بطريقة ملطفة. وبالمقابل، ففي السودان وموزامبيق، كان لدى كل دولة مشارك واحد فقط، وبالتالي فإن الأمر شكل تحدياً أكبر لإحراز تقدم خلال فترة البرنامج.

6. الاستنتاجات

إن معظم هذه الدروس المستفادة لا تطبق بشكل حصري على قضية الدعوة الخاصة بالنفط، أو حتى بشكل أوسع على الصناعات الاستخراجية. وبذلك، فإن أفكار هؤلاء الممارسين للدعوة تؤكد من جديد على ما سبق التوصل إليه في ميادين أخرى للدعوة.

ولكن في حين أنها قد لا تفتح آفاقاً جديدة، فقد بينت أهمية دراسة التجارب وتطبيق الدروس المستفادة في السياق الشائك الذي يتم فيه عادة التفاوض وتنفيذ سياسات استخراج النفط. وغالباً ما تُتهم منظمات المجتمع المدني بأنها تعطي صورة مبسطة للعمل في مجال الدعوة ("زيادة المساعدات"، "إلغاء الديون"، وما إلى ذلك) وبالتالي يتم رفض حججها على أنها ساذجة وغير واقعية. وتكون الرغبة في الرفض أكبر عندما يكون السؤال حول من هو المستفيد الأكبر من صناعة النفط المربحة.

ومن الجوانب الإيجابية الأخرى لعملية الاختيار أن أسفرت الجهود الواعية والرامية لإشراك المزيد من النساء إلى زيادة في البعد الجنساني لاستخراج النفط.

وعلاوة على ذلك فقد ساعدت هذه المجموعة من البلدان المختارة على تبادل المعارف والخبرات من

ومن هنا، يحتاج المجتمع المدني إلى العمل باستمرار على بناء كفاءته وخبرته إذا رغب في أن يؤخذ على محمل الجد وأن يكون له تأثير حقيقي.

وقد لوحظ أن النفط يميل إلى تقويض مبادئ الديمقراطية. فعندما تعتمد الدولة على عائدات النفط بدلاً من ضرائب مواطنيها، يمكن أن يغير هذا من الاتفاق الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها. وبالرغم من أن الدعوة قد أثمرت عن بعض النجاحات، فإن المزيد من العمل مطلوب لتحقيق الشفافية الكاملة والاستفادة المثلى من الموارد النفطية للشعب ككل. وعلى هذا النحو، فإن هناك حاجة مستمرة للتعلم من خبرات العمل في مجال الدعوة، لتحديد ما الذي يمكن أن ينجح أكثر من غيره.